



الرباط، في 27 فبراير 2014

الى السيد مدير نشر جريدة العلم

الموضوع: الرد على المقال الصادر في جريدة العلم بتاريخ 25 فبراير 2014، بخصوص المديرية العامة للطيران المدني.

نشرت جريدة العلم لسان حزب الاستقلال في عددها رقم 22839 ليوم الثلاثاء 25 من فبراير 2014، مقالاً متحاماً حاولت من خلاله الركوب على حادث اجتماعي محظوظ مرتبط بالسيد المدير العام للطيران المدني بالنيابة الذي طلب إعفاءه من مهامه لأسباب صحية وعائلية، وعنونته بـ "الرباح يتلقى صفعة قوية بعد تقديم المدير العام للطيران المدني استقالته".

و تنويراً للرأي العام بصفة عامة و لقراء جريدة العلم بصفة خاصة و طبقاً لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.378 بتاريخ 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بشأن قانون الصحافة والذي يكفل حق الرد، نقدم التوضيح التالي:

- إن السيد المدير العام مصطفى الميناوي تم تكليفه بالنيابة من طرف السيد وزير التجهيز و النقل و اللوجستيك بتسيير المديرية العامة للطيران المدني إلى حين الإعلان عن مباراة التعيين وفقاً للمساطر و القوانين المعامل بها، و نظراً للظروف الصحية و العائلية الطارئة للسيد مصطفى الميناوي، تقدم هذا الأخير بطلب الاعفاء من هذه المهمة، وهو ما استجاب له السيد الوزير ، تفهمها لظروفه وتقديراً لمجهوداته ولخصاله النبيلة.

- الجريدة قالت ومن خلال مصادر اعتبرتها مطلعة أن الاستقالة مرتبطة "بغياب رؤية وعدم إلمام القطاع وقوانينه التي تتماشى مع قواعد المنظمة العالمية للطيران المدني"، والحقيقة أن هذه المصادر مارست الكذب والتمويه على الجريدة أو أنه لا وجود أصلاً لمصادر الجريدة فبركت المقال، لأن الكل في المديرية يعرف الظروف التي جعلت السيد المدير العام بالنيابة يتقدم بطلب إعفاءه، وقد سبق





للسيد الوزير في لقاء مع مدراء الوزارة قبل أكثر من شهرين أن تقدم بالشكر للسيد الميناوي على المجهودات التي بذلها وأعلن عن قرب الإعلان عن طلب عروض لشغل هذا المنصب.

- المقال تحدث عن تعيين موالين لحزب الوزير في مناصب المسؤولية بهدف تنفيذ سياسة السيطرة على المديرية، وجوابنا أن هذه اللغة لا تليق بجريدة لحزب سياسي تحمل مسؤولية القطاع لأكثر من أربع ولايات، ولكن مع ذلك نتحدى الجريدة والحزب الناطقة باسمه أن يعلنوا عن أسماء المواليين للحزب الذين تم تعيينهم في هذه المناصب.

- ندرك جيداً أن الإصلاحات المهمة التي يعرفها اليوم قطاع النقل الجوي وعلى كافة المستويات لا ترضي بعض الجهات، لكنها عوض أن تمارس النقد العلمي البناء تتتجه للكذب والافتراء ومناقشة التفاهات، لكننا نعتز ونفتخر بالإنجازات التي نباشرها في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي الذي يجب أن يبقى في منأى عن المزايدات والحسابات السياسية الضيقة، فلأول مرة يمكن أن نقول أن الوزارة تتتوفر على رؤية شاملة ومستقبلية في أفق 2035، وهي استراتيجية ترمي إلى تطوير قطاع النقل الجوي بالمغرب وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف المناطق والأسوق المستهدفة وتتوخى بالأساس إنشاء آلية لإحداث خطوط جديدة تتماشى جنباً إلى جنب مع مخططات تسويق العرض المغربي وتواكب الحاجيات المختلفة للاقتصاد الوطني . وتهدف إلى تطوير مجموعة من التدابير لتعزيز القوانين التنظيمية في مجال خدمات النقل الجوي والسلامة الجوية؛ كما أن هذا المخطط الجديد لتطوير النقل الجوي سيتضمن إحداث مرصد خاص بالقطاع ليشكل فضاء للدراسات والتبادل والحوار بين مختلف المتدخلين في قطاع الطيران.

وإذ نود بهذا الرد تنوير الرأي العام الوطني وإحاطته علماً بالمعطيات المتعلقة بهذا الموضوع، نتمنى أن تعملوا على نشر هذه التوضيحات في عدد جريدةكم.

ونفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

